# قراءة في أسباب ارتفاع معدلات الطلاق في المغرب

الطالبة الباحثة وهيبة العرقوبي
باحثة بسلك الدكتوراه مختبر العقار والتعمير ومتطلبات الحكامة الترابية
بالناضور المغرب

**مقدمة:**

الزواج هو عقد اجتماعي محض، هدفه الاقتران الشرعي بين رجل وامرأة لتكوين أسرة مبنية على أسس متينة، لخلق جو أسري تسوده الطمأنينة والسعادة على وجه الدوام، لكن قد يحدث ويتعكر صفو المودة وتهتز مرتكزات الحياة الزوجية التي كانت مبنية على الطمأنينة والامان، مما قد يؤدي إلى استحالة الاستمرار وبالتالي إلى أبغض الحلالين عند الله ألا وهو الطلاق.

وتعتبر مشكلة الطلاق في المجتمع المغربي من القضايا الاجتماعية التي تواجه الأسرة المغربية بحدة متزايدة، حيث شهدت معدلات الطلاق ارتفاعًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة. هذا الارتفاع المقلق يهدد التوازن الاجتماعي في المجتمع، ويثير القلق حول تأثيره المحتمل على النمو السكاني، وآثاره السلبية على الأفراد والأسرة والمجتمع.

ولا شك أن استقرار الأسرة يعني استقرار المجتمع ككل وتحقيق مزيداً من الإنتاج والإبداع والطلاق يشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه استقرار الأسرة.

وقد كرّست مدونة الأسرة، منذ صدورها في عام 2004، نموذجًا متقدمًا بالمقارنة مع مدونة الأحوال الشخصية السابقة، وذلك في إطار تنظيم الحياة الزوجية. تستند هذه المدونة إلى تحقيق المساواة والتوازن في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة. ففي الوقت الذي كان الزوج ينفرد فيه بتوقيع الطلاق، أصبحت المدونة تتيح لكل من الزوج والزوجة الحق في إنهاء العلاقة الزوجية، إما من خلال الطلاق أو التطليق.كما أضافت المدونة عنصر الرقابة القضائية على ممارسة هذا الحق، وذلك حفاظًا على العلاقات الزوجية ووقايتها من أي تعسف أو سوء استخدام. تأتي هذه التدابير كضمانات لحقوق الزوجة المطلقة وأبنائها، مما يعكس التزام القانون بضمان العدالة والمساواة في إطار العلاقات الأسرية[1].

وقد جاء في تقرير صادر عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، تسجيل المحاكم الابتدائية للمملكة التي شملها التقرير في الفترة ما بين سنتي 2017 و2021 ما مجموعه 588769 قضية طالق وتطليق[2]، كمل سجل فيما يخص مقارنة طلبات الزواج بقضايا الطلاق والتطليق في المغرب ارتفاع نسبة طلبات الطلاق والتطليق مقارنة بطلبات الزواج.

وتشكل حالات هذا النوع من الطلاق الغالبية من بين مختلف أنواع الطلاق والتطليق، حيث يتم اللجوء إليه بكثرة من طرف المتقاضين، فمن بين كل عشرة قضايا طلاق أو تطليق تعرض على المحاكم الابتدائية للمملكة، سبع منها تتعلق بالتطليق للشقاق. ويرجع السبب في شيوع هذا النوع من التطليق لعدم اشتراط مسطرته إثباتا خاصا لسبب إنهاء العلاقة الزوجية، كما هو الحال بالنسبة للمساطر الأخرى، كما أنه أقل كلفة من الطلاق الذي يوقعه الزوج في بعض الحالات،

وتظهر أهمية هذا الموضوع في تسليط الضوء على خطورة الطلاق على استقرار المجتمع ومحاولة دق ناقوس الخطر بالنسبة لارتفاع نسب الطلاق بالمغرب. واستكشاف الأسباب الكامنة وراءه وتحليل العوامل المؤثرة التي تؤدي إلى تفكك العلاقات الزوجية بغية محاولة ايجاد الحلول للحيلولة دون ارتفاع نسب الطلاق وبالتالي استقرار الاسرة.

ومن هنا يطرح الاشكال حول الأسباب المؤدية إلى ارتفاع معدلات الطلاق بالمغرب، وإلى أي درجة يمكن الحد من خطورتها؟

ولدراسة هذا الموضوع ارتأيت تقسيمه إلى مبحثين:

المطلب الأول: أسباب ارتفاع معدلات الطلاق بالمغرب

المطلب الثاني: فعالية الحلول الممكنة للحد من ارتفاع معدلات الطلاق بالمغرب

## المطلب الأول: أسباب ارتفاع معدلات الطلاق بالمغرب

تتعدد الأسباب التي تؤدي الى الطلاق في مجتمعنا ومن أبرزها الزواج المبكر، وكذا تقاعس الزوجين عن تحمل مسؤولياتهما وأداء واجباتهما الزوجية يعزز من تفاقم النزاعات بينهما. بالإضافة إلى ذلك، يتسبب التدخل المفرط من الأهل، سواء من جهة الزوج أو الزوجة، في شؤون الحياة الزوجية، في تعميق الخلافات وزيادة التوتر. يُضاف إلى ذلك تحكم الزوج واستخدامه للعنف اللفظي، كالإهانة والسب، أو العنف الجسدي، مما يؤدي إلى تدهور مشاعر الحب والاحترام وتحولها إلى بغض وكراهية، ما يدفع الزوجة غالبًا إلى التفكير في الطلاق كسبيل للتخلص من الأذى. ومن الأسباب الأخرى المؤثرة: ضعف التواصل بين الزوجين، وعدم القدرة على استيعاب الطرف الآخر، مما يعوق الحوار الفعّال ويؤدي إلى تفاقم الخلافات. كما شهدت الفترة الأخيرة ظهور أسباب جديدة مثل إدمان مواقع التواصل الاجتماعي والخيانة الإلكترونية، التي زادت من حدة التوتر والانفصال بين الأزواج.

وقد تغيرت هذه الأسباب اليوم مقارنة بالماضي؛ حيث أصبح الإنترنت والتغيرات في أنماط الحياة المعاصرة العامل الأساسي الذي دفع الشباب إلى إعادة النظر في مفهوم الاستقرار الأسري. كما شهدت الحياة الاجتماعية مؤخرًا العديد من التحولات والتطورات التي أدت إلى تشويش المفاهيم، ليجد الشباب أنفسهم في مواجهة مع واقعهم، وهو ما ساهم في الزيادة الملحوظة في معدلات الطلاق.

في السنوات الأخيرة، شهد المجتمع المغربي زيادة ملحوظة في معدلات الطلاق، مما يستدعي إجراء تحليل دقيق لأسباب هذا التغير وتأثيراته على المجتمع.

فكما أن هناك أسباب خاصة بالأزواج ونوع العلاقة الرابطة بينهم هناك أسباب عامة إن شئنا القول يشترك فيها الجميع.

وعليه سأخصص الفقرة الأولى للحديث عن الأسباب العامة لارتفاع ظاهرة الطلاق بالمغرب. على أن أتناول الأسباب الخاصة في (الفقرة الثانية).

### الفقرة الأولى: الأسباب العامة لارتفاع معدلات الطلاق بالمغرب

في السنوات الأخيرة، شهد المجتمع المغربي زيادة ملحوظة في معدلات الطلاق، مما يستدعي إجراء تحليل دقيق لأسباب هذا التغير وتأثيراته على المجتمع.

فكما أن هناك أسباب خاصة بالأزواج ونوع العلاقة الرابطة بينهم هناك أسباب عامة إن شئنا القول يشترك فيها الجميع.

وتتعدد الأسباب العامة التي تكون دافعا للطلاق ولعل من بينها:

– الوضعية الاقتصادية للزوجين، فقلة دخل الزوج له أثر على الاستقرار الأسري، إذ أنه حين تضيق سبل المعيشة ويفشل الزوجان في تحقيق حياة سعيدة مؤدية لأغراضها، فيتخفف الزوج من العبء، ولا يهتم بعد ذلك بما يكون[3]، وهذا ما تذهب إليه أيضا بعض الدراسات في المجتمعات الصناعية، والتي لاحظت بأن الدخل يمثل مؤشرا هاما وطيد العلاقة بالاستقرار الأسري، فالذين هم أقل كفاءة يحصلون على أجور ضعيفة، ويتعرضون بكثرة للمشاكل في حياتهم اليومية مما يكون لهم بدون شك الاحتمال الأكبر في الطلاق، بحيث أن هناك ارتباط بين المستوى الاقتصادي والطلاق، وهذا ما أكدته الدراسات التي تقول بأن الطبقات ذات المستوى الاقتصادي المرتفع[4] يعيشون نوعا ما استقرارا أسري.

مما يعني أن للعامل الاقتصادي أثر واضح على استقرار الأسرة، خصوصا إذا رافقه سوء الإدارة المالية في الأسرة، وتراكم الديون، وعدم كفاية الدخل.

وتدهور الوضع المادي، يؤدي بدوره إلى مشاكل نفسية عدة من أبرزها الاكتئاب، ضعف الثقة بالنفس، والارهاق النفسي والعاطفي والجسدي. مما يساهم في خلق بيئة من التوتر والقلق داخل المنزل. وتتطور الخلافات الزوجية مما ينتج عنه نشوء فجوة بين الزوجين، تنتهي في أغلب الأحيان إلى الطلاق.

–عمل المرأة وتأثيره على شخصيتها. فالكثير من الباحثين الاجتماعيين اعتبروا أن عمل المرأة خارج البيت عاملا أساسيا من العوامل المساعدة على الطلاق، لأنه يساعدها على الحصول على ميزانية خاصة بها، ويجعلها أقل اعتمادا على زوجها من الناحية المادية، ويطور مركزها الاجتماعي، الأمر الذي يجعلها تشعر بحريتها وبقيمتها وشخصيتها في المجتمع، كما يجعلها أكثر ثقة بنفسها واستعدادا لمواجهة المصاعب خارج البيت، وبالتالي لم تعد تنظر لنفسها كشيء جميل يتسلى به الرجل، مما يجعلها ترفض العيش خاضعة للوضعيات التي يفرضها عليها زوجها والانعزال عن العالم الخارجي، وتطالب بمساواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات[5].

فهذا التحرر الاقتصادي للمرأة، وما ويترتب عنه من آثار يجعل المرأة تفكر في الاستقلال التام من علاقتها الزوجية خاصة إذا أحست بأن زوجها لم يعد يشاركها في أفكارها ويحاول دائما معارضتها بشتى الحالات؛ مما يجعلها تطالب بالانحلال والطلاق في نهاية المطاف.

وهناك من يقول بأن عمل المرأة خارج البيت واستقلالها الاقتصادي يساهم في تغيير صورة الزواج والطلاق والأدوار العائلية بينهما وبين زوجها، والتي غالبا ما لا يتقبلها الزوج، الأمر الذي يسهل عليها المطالبة بحريتها واتخاذ قرار الطلاق.

–أزمة السكن: تعتبر أزمة السكن من الأسباب المؤدية للطلاق، لما للسكن من أهمية خاصة وأنه أحد أسباب الاستقرار الأسري. وذلك أن السكن مع أهل الزوج يطرح مشاكل للزوجين، نظرا للصراع الذي يقوم بين الزوجة وأهل الزوج وخاصة الحماة من جهة أخرى، ويدعمه نقص الحرية التي يشعر بها الزوجان مع أهل الزوج، لا سيما إذا كانت الأسرة كبيرة الحجم، مما يدفع بهما غالبا إلى الطلاق[6].

–الاختلاف بين الزوجين في المستوى الاقتصادي والاجتماعي: إن اختلاف الزوجين في المستوى الاقتصادي والاجتماعي من العوامل المساعدة على الطلاق، لأنه يؤدي إلى اختلاف نظرة الزوجين إلى الحياة عامة، وإلى الحياة الزوجية خاصة، كاختلافهما في طريقة تربية الأولاد مثلا، وقد لا تظهر أهمية هذه الأمور في المراحل الأولى من الحياة الزوجية، إلا أنها تظهر عند التعامل الجدي وطول المعاشرة، فتثير الكثير من حالات التوتر التي تنتهي عادة بالطلاق[7].

فاختلاف البيئة التي نشأ فيها الزوجان واختلاف ثقافتهما وتعارضهما في بعض القيم والعادات الاجتماعية بالأساس يجعل المساكنة بينهما صعبة نوعا ما خاصة حينما يكون كل واحد منهما متعصب لأفكاره.

–الإدمان: قد تكثر المشاكل الزوجية وتطول النزاعات بين الزوجين، بسبب تعاطي أحد الزوجين للخمور والمخدرات. هذه الأخيرة تجعل من يتعاطاها عديم المسؤولية، فتجده لا يبالي بأسرته، ويتخلى عن مسؤولياته واحدة تلو الأخرى، ويتكون عنده اهتمام ومسؤولية جديدة وهي المخدرات. كما أنه قد تقدم على ارتكاب العديد من الأخطاء الجسيمة في حق أسرته من هدر المال وخلق العنف وممارسة الأذى الجسدي والنفسي من شتم وسب.

**الفقرة الثانية: الأسباب الخاصة لارتفاع نسبة الطلاق في المغرب**

تتعدد الأسباب التي تشوب حياة الأسرة المغربية وتنغص صفاؤها، والتي تبدأ وتتفاقم بمرور الوقت بالتراكم، حتى تؤدي في النهاية إلى الطلاق، ومن بين أهم الأمور المسببة للطلاق نجد:

– ضعف الوازع الديني للزوجين على اعتبار أن الخوف من الله يجعل الزوجين وإن نشبت بينهما خلافات يتريثان ويحاولان إصلاح ما يجب إصلاحه إيمانا منهم أن الطلاق هو أبغض الحلالين عند الله وأن شريعتهم السمحة فرضت عليهم الوفاء بالتزاماتهما تجاه بعضهما البعض.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة كبيرة من حالات الطلاق، خصوصا تلك التي تحدث بعد فترة قصيرة من الزواج، غالباً ما تقع بين أزواج وزوجات يمتلكون مستوى محدوداً من الثقافة الإسلامية، أو قد يفتقرون إليها تماماً. في المقابل، تنخفض معدلات الطلاق بين الأزواج الذين يتمتعون بتربية دينية جيدة. يشير هذا إلى أن اللتزام بتعاليم الإسلام يلعب دوراً واضحاً في التصدي لمشكلة الطلاق.

ويشير المفكر الإسلامي د. محمد عبدالغني، أستاذ الثقافة الإسلامية بجامعة الأزهر، إلى أن ارتفاع معدلات الطلاق في مجتمعاتنا يعود إلى ضعف الوازع الديني وتراجع مستوى الثقافة الإسلامية لدى الكثير من الأزواج والزوجات. ويؤكد أن الإسلام يولي أهمية كبيرة لاستقرار الحياة الزوجية، حيث يعتبر العلاقة بين الزوجين من أقدس العلاقات. وقد وصف الله هذه العلاقة في القرآن بأنها "ميثاق غليظ"[8]. مصداقا لقوله تعالى: **﴿وأخذنا منكم ميثاقاً غليظاً﴾**[9].

–عدم القدرة على التّواصل أو ما يسمى بالطلاق الصامت وهي حالة يشعر فيها أحد الزوجين أو كلاهما بمشاعر سلبية تجاه الآخر، مما يؤدي إلى انعدام التواصل العقلي، النفسي، والجسدي بينهما. في هذه الحالة، ينعزل كل طرف في حياته العقلية والنفسية والاجتماعية الخاصة به، بينما يستمر الزواج من الناحية الشكلية فقط، ولكنه ينتهي فعلياً من حيث المضمون. يؤدي ذلك إلى وجود علاقة زوجية فارغة من التفاعل والمودة، مما يزيد من التوتر والخلافات داخل الأسرة.

فغياب الحوار والتواصل بين الزوجين قد يكون بسبب ضغوط الحياة اليومية والمعيشية أو بسبب اضغط العمل لأحد الزوجين أو بسبب تسرب الروتين والملل الى العلاقة الزوجية بسبب فقدان المودة والانسجام بين الزوجين مما يتسبب في ظهور خلافات.

ويعتبر عدم التفاهم والعناد بين الزوجين يعد من أبرز أسباب المشكلات الزوجية في كثير من الأحيان، يتمسك كل طرف برأيه دون أن يكون مستعدًا للتنازل أو التفاهم. هذا العناد يؤدي إلى تفاقم الخلافات وزيادة مدتها، وقد يصل الأمر في بعض الحالات إلى الطلاق. هذه الديناميكية تجعل من الصعب على المستشارين الأسريين التدخل لإقناع الطرفين بالرجوع أو حل المشكلة. العناد المستمر يؤدي إلى تدهور العلاقة الزوجية ويجعل من الصعب الوصول إلى حلول وسط تضمن استمرار العلاقة بشكل صحي.

–العنف هو إما أن يكون ماديا كالضرب، أو لفظيا كالسخرية، والإهانة، والشتم، وغيره من الأمور التي تفقد طرفي الزواج الرغبة في الاستمرار في هذه العلاقة.

ومن بين أسباب العنف ضد المرأة يبرز الجهل وضعف الثقافة، إلى جانب اختلاف العادات والتقاليد بين الزوجين. فقد ينشأ الزوج في بيئة تختلف عن تلك التي نشأت فيها الزوجة، مما يؤدي إلى تصادم في القيم. ما قد يعتبره الزوج تصرفا مرفوضا أو غير مقبول قد لا يكون كذلك بالنسبة للزوجة.

ورغم تعرض المرأة للعنف في بعض الحالات، فإن الكثير من النساء يلتزمن الصمت تجاه الظلم الذي يتعرضن له. ويرجع ذلك غالبا إلى الخوف من الطلاق أو العار الاجتماعي، بالإضافة إلى ضعف الوعي القانوني. العادات والتقاليد تلعب أيضاً دوراً كبيراً في منع المرأة من الإبلاغ عن العنف أو الدفاع عن نفسها، حيث قد تجد نفسها وحيدة في مواجهة تلك المشاكل دون دعم من أفراد أسرتها، مثل الأب أو الإخوة، بدعوى أن هذه "مشكلتها" وعليها حلها مع الزوج.

وإلى جانب العنف نجد المبالغة في الغيرة أو ما يسمى بالغيرة المرضية وتحولها إلى شك مما يجعل الحياة الزوجية جحيم لا يطاق.

–عدم التوافق الجنسي بين الزوجين وانعدام الثقافة الجنسية الشرعية: وعادة ما يكون السبب الأساسي في زرع التوتر والتنافر بين الزوجين لدرجة طلب الطلاق من قبل الزوج أو الخلع من الزوجة، وذلك لغياب الانسجام بين الزوجين خاصة بعد الإنجاب وانشغال الزوجة بشؤون التربية، أو زيادة مسؤولية الزوج التي تقلل من الرغبة في ممارسة العلاقة الزوجية مما يسبب تباعد بين الزوجين، إلى جانب انعدام الثقافة الجنسية الشرعية يؤدي إلى اختلاف المفاهيم وعدم التوافق فيما يريح كلا الزوجين في إطار الحلال[10].

الخيانة الزوجية: وتعد من أهم الأسباب الخاصة المساهمة في ارتفاع نسبة الطلاق في مجتمعنا ويلاحظ زيادتها بشكل غير محدود وملفت في السنوات الأخيرة.

–تدخل العائلة وأطراف خارجة عن العلاقة: ذلك أن التدخل في شؤون ا لزوجين تزيد من المشاكل والخلافات وتخلق فجوة بين الزوجين خاصة عندما يكون الدافع تحريض من طرف الأمهات سواء أم الزوجة أو أم الزوج. فتدخل العائلة لابد أن يكون وقت الضرورة والحاجة فقط[11].

– الزواج المبكر هو أحد العوامل التي تساهم بدورها في انتشار ظاهرة الطلاق، إذ أن الزواج في سن مبكر يأتي قبل أن يكتمل النمو الجسدي، النفسي، الاجتماعي، والثقافي لكل من الرجل والمرأة. في هذه المرحلة، يفتقر كلا الطرفين إلى النضج الكافي، سواء من الناحية النفسية أو الاجتماعية، مما يؤدي إلى انتقال غير متوازن من مرحلة المراهقة إلى الحياة الزوجية. غالبًا ما يعيش الأزواج القاصرون تحت تأثير العائلة، ويتبعون النمط التقليدي الاجتماعي، مما يؤدي إلى تقييد قدرة الزوج على اتخاذ القرارات بشكل مستقل، في حين تكون الزوجة غير قادرة على تحمل المسؤوليات والصعوبات نظرًا لقلة تجربتها وانعدام خبرتها في التعامل مع متطلبات التعايش والتكيف في الحياة الزوجية.

علاوة على ذلك، عدم نضج الفتاة يجعلها غير قادرة على التكيف مع الحياة الزوجية، ما قد يؤدي إلى نوع من النفور من دورها كامرأة، وقد يتسبب في ظهور مشاكل نفسية تعيق قدرتها على الاستمرار في العلاقة الزوجية. بناءً على ذلك، يُعتبر الزواج المبكر من العوامل التي قد تؤدي إلى الطلاق، حيث يكون الطرفان غير مستعدين نفسيًا واجتماعيًا وصحيًا لتحمل مسؤوليات الزواج وفهم طبيعته.

**المطلب الثاني: الحلول الوقائية والعلاجية للحد من ارتفاع نسبة الطلاق بالمغرب**

كما رأينا فالطلاق يعتبر من أخطر القضايا الاجتماعية التي تهدد بنية الأسرة وتعرّضها للتفكك، وهو ما قد يؤدي إلى تأثيرات عميقة على استقرار المجتمع بشكل عام. فالأسرة هي اللبنة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع، وأي خلل يصيبها، كحالات الطلاق المتزايدة، ينعكس سلبًا على العلاقات الاجتماعية والأخلاقية. وعلى الرغم من أن الشريعة الإسلامية تتيح الطلاق كخيار شرعي في حالات الضرورة، كما جاء في قوله تعالى: "الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان"، إلا أن الطلاق يظل أمرًا غير محبذ إلا في حالات تستدعيه بشدة.

وللطلاق اثار عديدة نفسية، اجتماعية واقتصادية للأفراد، وخصوصًا الأطفال. ومع تزايد معدلات الطلاق في المجتمع، أصبح من الضروري البحث عن حلول جذرية للحد من هذه الظاهرة. وتتنوع الحلول بين الوقائية (الفقرة الأولى) والعلاجية (الفقرة الثانية)، وتشمل تعزيز الوعي بأهمية الحياة الزوجية، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للأزواج، بالإضافة إلى تحسين القوانين والتشريعات التي تنظم العلاقة الزوجية. إن إيجاد حلول فعالة يتطلب تضافر جهود الأفراد والمؤسسات لبناء مجتمع أكثر استقرارًا، حيث تكون الأسرة نواة صلبة تدعم نمو المجتمع وتطوره.

**الفقرة الأولى: الحلول الوقائية**

تأسيس الأسرة وبنائها بشكل متكامل وتعزيز استقرارها ضرورة اجتماعية ملحّة، تساهم في بناء مجتمع متكامل، يسعى لتحقيق التقدم والازدهار.وهذا لا يتأتى دون مواجهة ظاهرة الطلاق ومحاولة ايجاد الحلول الكفيلة بالتخفيف من اثارها السلبية.

وتُعتبر الحلول الوقائية للطلاق ذات أهمية جوهرية في تعزيز استقرار الأسرة والمجتمع، حيث تساهم في الحد من معدلات الطلاق وتقليل الآثار السلبية النفسية والاجتماعية الناتجة عنه. تستند هذه الحلول إلى تعزيز الوعي بأهمية الحوار والتفاهم بين الزوجين، وتقديم برامج إرشادية وتوعوية تهدف إلى تطوير المهارات اللازمة للتعامل مع التحديات الزوجية وحل النزاعات بطرق بنّاءة. بالإضافة إلى ذلك، تشمل الحلول الوقائية التدخل المبكر من خلال الاستشارات الزوجية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي قبل تفاقم المشكلات. هذه الإجراءات الوقائية تسهم في تعزيز استمرارية العلاقة الزوجية، مما يساهم في استقرار الأسرة ويؤثر بشكل إيجابي على تماسك المجتمع.

**أولا: تعزيز وتنمية الثقافة الأسرية**

لا شك أن العلاقة بين الزوجين تنبني على المعاشرة بالمعروف؛ لقوله عز وجل: "وَعَاشِرُوهُنّ بِالْمَعْرُوفِ"[12] فالواجب على الزوج أن يعاشر زوجته بالمعروف، وعلى الزوجة كذلك، فالزوج يجتهد في معاشرتها بالمعروف، وهي كذلك لقوه تعالى: "وَلَهُنّ مِثْلُ الّذِي عَلَيْهِنّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرّجَالِ عَلَيْهِنّ دَرَجَةٌ"[13].

فالعلاقة الزوجية السليمة، تستوجب على الزوجين معاملة بعضهما البعض بالمعروف، حيث يكون كل منهما ملتزمًا بأداء واجباته تجاه الآخر بروح من الاحترام والتقدير. فالزوج مطالب بتوفير النفقة والاحتياجات الأساسية للزوجة، مع االلتزام بالكلام الطيب والأسلوب الحسن في التعامل. وفي المقابل، يجب على الزوجة أن تؤدي ما أوجبه الله عليها من طاعة للزوج في حدود المعروف، وأن تتعامل معه بلطف واحترام، وألا تمنعه من حقوقه الشرعية. كما تستوجب التعاون بين الزوجين في تحقيق الخير والحفاظ على جو من المعاشرة الطيبة والابتعاد عن النزاع والظلم الذي يتسبب في سوء المعاشرة، وتفاقم المشاكل ويعكر صفو العلاقة الزوجية.

وبالرجوع إلى مقتضيات مدونة الأسرة نجدها تنص أساسا على مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة أساسها المعاشرة السليمة.

وقد حددت المادة 51 من مدونة الأسرة الحقوق والواجبات بين الزوجين على الشكل التالي:

1-المساكنة الشرعية بما تستوجبه من معاشرة زوجية وعدل وتسوية عند التعدد، وإحصان كل منهما وإخلاصه للآخر بلزوم العفة وصيانة العرض والنسل.

2-المعاشرة بالمعروف، وتبادل الاحترام والمودة والرحمة والحفاظ على مصلحة الأسرة.

3-تحمل الزوجة مع الزوج مسؤولية تسيير ورعاية شؤون البيت والأطفال.

4-التشاور في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير شؤون الأسرة والأطفال وتنظيم النسل.

5-حسن معاملة كل منهما لأبوي الآخر ومحارمه وزيارتهم واستزارتهم بالمعروف.

6-حق التوارث بينهما.

وعلى العكس فإذا كانت المعاشرة بين الزوجين تتسم بالعداوة والبغضاء ستؤثر لا محالة على الأطفال وتنشئتهم على مستوى حسن الخلق والنية الحسنة. اضافة إلى أن واجبات وحقوق العلاقة الزوجية تشمل احترام العائلة أي احترام الزوج لوالدي زوجته، واحترام الزوجة لوالدي زوجها.

إن الوعي بالثقافة الأسرية يحتم على الزوجين الالتزام بأدوارهم وإدراك مسؤولياتهم تجاه الاسرة والتحلي بالصبر والتضحية. كما يستوجب المحافظة على قيم وثقافة الأسرة وتطوير المرأة، إلى جانب التنشئة السليمة للأطفال وتنمية قدراتهم.

ومن بين ما تقتضيه أيضا خلق وتعزيز الرضا الزوجي الذي من شأنه أن يساهم في تكوين أسرة مستقرة ويساعد الزوجين على تخطي العقبات والمشاكل التي قد تعترض حياتهما.

ولعل ما يحول دون وجود الخلافات بين الزوجين من جهة ويخلق الانسجام والتوافق بينها من جهة أخرى اللجوء الى المشورة الدائمة بينهما ابتداء من أبسط الأمور الى أكبرها.

يُعد تعزيز الثقافة الأسرية ركيزة أساسية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الإلمام بنظام الحقوق والواجبات الأسرية في ضوء التعاليم الدينية الأصيلة. يستلزم ذلك ترسيخ مبدأ السعي لابتغاء رضا الله تعالى في جميع جوانب الحياة الأسرية، وتعزيز ثقافة الثقة بالله والاعتماد عليه في مواجهة المشكلات والتحديات التي قد تعترض الأسرة. كما أن الاعتماد على الدعاء والاستعانة بالله بشكل مستمر بين أفراد الأسرة يعد جزءًا مهمًا في بناء التماسك الأسري. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة الفاعلة في مختلف جوانب الحياة الأسرية، سواء في الأفراح أو الأزمات، يعزز من قوة العلاقات ويعمق الروابط بين أفراد الأسرة.

ويتوجب على الزوج ولي أمر الأسرة أن يتمتع بالحكمة والانفتاح ورحابة الصدر والجرأة والشجاعة في اتخاذ القرارات، بعيدًا عن الانفعالات السريعة؛ وذلك لتعزيز التكامل بين أدوار كلّ من الزوج والزوجة في الأسرة ومشاركتهما معًا في التربية الأسريّة؛ وذلك من خلال اهتمام المربّين والقيّمين على التربية داخل الأسرة ببناء ذواتهم وتربية أنفسهم؛ لأنّ من نصّب نفسه للناس إماماً، فليبدأ بتعليم نفسه قبل تعليمه غيره، وليكن تأديبه بسيرته قبل تأديبه بلسانه، وتفعيل الاستشارات التربويّة والإرشاد الأسريّ من قبل المتخصّصين للعمل على بناء الأسرة ومعالجة مشاكلها، والعمل على معالجة المشاكل الأسريّة وعدم مراكمتها حتى تصل إلى مرحلة الانفجار الدفعيّ، والقيام بالأعمال التي من شأنها تنمية الأسرة وتطويرها[14].

ولا شك أن التفاهم المتبادل بين الزوجين من بين الركائز الأساسية في بناء العلاقات الأسرية القوية وتعزيز الثقافة الأسرية. يقوم هذا التفاهم على تبادل الأفكار والمشاعر والاحتياجات بين أفراد الأسرة، مما يسهم في تطوير مستوى عالٍ من التواصل والتفاعل الإيجابي. هذا التبادل المستمر يعزز من الروابط الأسرية ويدعم المشاركة في الأنشطة المشتركة، ما يساهم بدوره في تحقيق الترابط الأسري والشعور بالمحبة والدعم المتبادل.

في إطار تعزيز الثقافة الأسرية، فإن العلاقات القائمة على الوئام والسلام تشكل جوهر الاستقرار الأسري. يتطلب تحقيق هذا الاستقرار التفاعل الإيجابي والتسامح بين أفراد الأسرة، مما يؤدي إلى بيئة قائمة على الحب والاحترام. لذا، يعد الاهتمام بتعزيز التفاهم والاحترام المتبادل من العوامل الرئيسية التي تسهم في تعزيز ثقافة أسرية تقوم على الثقة بالله والاتكال عليه، كما سبق وأشير إلى أهمية الدعاء والاستعانة بالله في مواجهة التحديات الأسرية.

علاوة على ذلك، فإن احترام الفروقات الشخصية والثقافية بين أفراد الأسرة، والاستماع الفعّال لمتطلباتهم، يشكلان أسسًا أخلاقية لتعزيز العلاقات الأسرية وتحقيق السلام والوئام داخل الأسرة. من خلال هذا المنهج، يتم ترسيخ روح التعاون والتفاهم، ما يسهم في تعزيز ثقافة أسرية متماسكة تدعم استمرارية الحياة.

يضاف إلى ذلك تربية أفراد الأسرة على احترام تقاليد الأسرة الحميدة وعادات المجتمع بما ينسجم مع النظام المعياريّ الإسلاميّ، وعلى الاهتمام بالعبادات بصورة مشتركة كقراءة القرآن والدعاء. ..، وعلى تحمّل كلٍّ لمسؤوليّته في موقعه الذي ينبغي عليه القيام به في الأسرة، وتعزيز ثقافة العفّة والحجاب والستر، وتجنّب الاختلاط المحرّم أو الموجب للوقوع فيه بما يحفظ مناخ الأسرة ويصونها، والمبادرة إلى إصلاح ذات البين في حلّ المشكلات الأسريّة، والتعاون على إصلاح ما يعترض الأسرة وبيئتها من مشاكل وتحدّيات.

وقد قامت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بتنفيذ مجموعة من البرامج والمبادرات الهادفة إلى تعزيز تماسك الأسرة المغربية واستقرارها. تأتي هذه الجهود في إطار التوجيهات الملكية السامية التي أكدت على الأهمية البالغة للأسرة في المجتمع المغربي، باعتبارها الركيزة الأساسية للتماسك الاجتماعي. وتشمل هذه المبادرات دعم الأسر في مواجهة التحديات المتزايدة، مثل النزاعات الأسرية، مع التركيز على تعزيز القيم الأسرية الأصيلة وتوفير الحماية الاجتماعية للأسرة، بما يساهم في تحقيق استقرارها وضمان دورها الفاعل في المجتمع.

وقد تم تحقيق إنجازات هامة في مجال دعم الأسرة خلال عام 2023، حيث تم إنشاء 120 مركزًا جديدًا تحت مبادرة "جسر الأسرة" في مختلف أنحاء المملكة، بميزانية إجمالية تجاوزت 53 مليون درهم. وقد ساهمت هذه المبادرة في تقديم دعم مباشر لأكثر من 2000 أسرة، مما يعزز من استقرار الأسر ويعكس الجهود المستمرة للدولة في توفير الحماية والدعم اللازم للأسرة المغربية، في إطار تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة[15].

ومن بين الانجازات المهمة نجد أن الوزارة عملت على تطوير برنامج خدمات الوساطة الأسرية بهدف إدارة النزاعات الأسرية بشكل ودي، للحفاظ على تماسك الأسر والحد من ارتفاع معدلات الطلاق، إلى جانب معالجة مشكلات أخرى تساهم في التفكك الأسري. وفي هذا الإطار، تم دعم 27 مشروعًا في مجال الوساطة الأسرية خلال عام 2023، مما يعكس التزام الدولة بتعزيز الاستقرار الأسري وتوفير حلول مستدامة للنزاعات التي قد تهدد سلامة الأسرة المغربية.

وتعد الوساطة الأسرية آلية بديلة لتسوية النزاعات الأسرية خارج نطاق القضاء، إلى جانب برنامج الإرشاد كآلية إرشادية ناجعة وتوجيهية للمقبلين على الزواج تمكنهم من المعارف الضرورية لفهم الحياة الأسرية ومسؤولياتها، وتحفيزهم على التواصل والحوار وفق مبادئ وقيم التربية والقوانين الجاري بها العمل، وكأهم الحلول الوقائية للحفاظ على تماسك واستقرار الأسرة.

**ثانيا: الحوار البناء والايجابي**

يعتبر الحوار الفعّال بين الزوجين أساسًا لتعزيز الروابط الزوجية وتحقيق التواصل الجيد بينهما. يتطلب هذا الحوار مهارتين أساسيتين: مهارة التعبير ومهارة الإنصات. عند الحديث، يجب على أحد الزوجين أن يجيد التعبير بوضوح عن أفكاره ومشاعره، في حين يجب على الآخر أن يكون مستمعًا جيدًا، متقنًا للإنصات ودقيقًا في ملاحظته، وذلك لضمان فهم الرسالة بكل أبعادها، سواء كانت مباشرة أو ضمنية. إنّ نجاح التواصل بين الزوجين يعتمد على وعي كل منهما بالفكرة التي يرغب الآخر في إيصالها، مما يعزز التفاهم المتبادل والانسجام داخل العلاقة الزوجية.

ويجب أن يعتمد التواصل الفعّال والمتماسك في العلاقة بين الزوجين على أربعة مبادئ رئيسية:

1. تحقيق الفهم أولًا :ينبغي أن يكون الهدف الأساسي من التواصل هو فهم وجهة نظر الطرف الآخر قبل إصدار أي استنتاجات أو ردود فعل.

2. الاستماع بدون حكم مسبق :يجب الإنصات إلى ما يُقال بطريقة حيادية دون إصدار أحكام أو تحليلات سابقة للأوان، مما يساهم في خلق بيئة تواصل مريحة.

3. الاستماع إلى الجوهر :التركيز ليس فقط على الكلمات السطحية، بل أيضًا على المعاني العميقة والرسائل الضمنية التي قد لا تكون مذكورة بشكل مباشر.

4. الصدق: يتطلب التواصل أن يكون الشخص صادقًا وأصيلًا في تعبيره عن مشاعره وأفكاره، مما يعزز الثقة بين الأطراف.

ولتحقيق تواصل فعال لا بد من توفر مهارة الإصغاء للآخر وتقبّل رأيه اذ تسهم هذه المهارة في تقوية الروابط وتوثيق العلاقات وبناء الثقة بين الشركاء أو الرفقاء. هذه المهارة تعتبر أكثر أهمية في الحياة الزوجية، حيث تتمثل في التركيز والتفاعل العاطفي والقلبي مع المتحدث. والإصغاء يختلف عن السماع والاستماع والإنصات، فهو أعلى درجات الاستماع، حيث يتفاعل المُصغي بمشاعره مع المتحدث[16]..

وتظهر هذه المهارة بشكل جلي في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، خصوصاً في تعامله مع زوجاته، حيث كان يستمع إليهنّ ويقبل مشورتهنّ بكل تواضع واحترام، بعيداً عن الترفع أو المكابرة. فقد وردت شواهد كثيرة في سيرته تؤكد على حسن إصغائه لهن وتقبله لآرائهن الصائبة، مما يعكس نمطاً إيجابياً في التعامل الزوجي. كما يدحض هذا التصور الخاطئ لدى البعض بأن مطاوعة الزوجة تعتبر من علامات الضعف أو الخنوع، وهي رؤية مرتبطة بتفسيرات سلبية مبنية على مفاهيم خاطئة حول الذكورية أو الرجولة.

ولا شك ان انقطاع التواصل وانشغال الزوجين بمسؤوليات الحياة، وظروف العمل، وباقي العلاقات الاجتماعية قد ينتج عنه تباعد بينهما، وشعور كل منهما بعدم اهتمام الطرف الاخر به، أو الريب والشك في أحاسيسه والخوف من الاستمرار معه، وبالتالي من الضروري تعزيز طرق التواصل، والعمل على التقرب من بعضهما البعض، وتشارك المشاعر الجميلة.

ومن أبرز فنون ومهارات التواصل الاحترام المتبادل بين الزوجين باعتباره أحد الأسس الجوهرية لبناء زواج صحي وناجح، حيث يسهم في تعزيز استمرارية العلاقة والرضا المتبادل بين الشريكين. ويظهر الاحترام من خلال تقدير كل طرف لدور شريكه، والتأكيد المستمر على المشاعر الإيجابية التي يحملها أحدهما تجاه الآخر. يجب أن لا يُقتصر الاحترام على فترة معينة من العلاقة أو على العِشرة الطويلة، بل يجب أن يُعبر عنه بشكل دائم من خلال الأفعال والكلمات. التعبير عن الامتنان والتقدير للشريك يساهم في توطيد العلاقة الزوجية.

وقد أوصى الله تعالى بالإحسان إلى الزوجة والمعاشرة بالمعروف، كما جاء في قوله تعالى: "وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ"[17]، وهذه الوصية الإلهية تجلّت بوضوح في سيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم من خلال تعامله مع أزواجه. وقد كان صلى الله عليه وسلم يعبّر عن احترامه وتقديره لهن من خلال أفعاله وأقواله التي حث فيها الرجال على الإحسان إلى النساء. وأظهرت سيرته النبوية العديد من المواقف التي تعكس صوراً من الاحترام والتقدير، مما جعل علاقته بأزواجه نموذجاً للعشرة الطيبة. ومن بين مهارات التواصل الزوجي التي تمثلت في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، نرى تجسيداً لأسمى معاني الاحترام والتقدير الذي كان يقدمه لأزواجه، مما أسس لعلاقة أسرية قائمة على المحبة والمودة والاحترام المتبادل.

من صور الاحترام والتقدير التي ظهرت في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم تجاه زوجته عائشة رضي الله عنها، ما ورد في الحديث الشريف الذي يبين تبشير النبي لها بأنها ستكون زوجته في الجنة. فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة: "عائشة زوجتي في الجنة"، وكان هذا التبشير مصدراً لسرورها وراحة قلبها. ففي إحدى المواقف، عندما سألته عائشة رضي الله عنها عن أزواجه في الجنة، أجابها مبشراً: "أما إنك منهن ."

هذه المواقف تعكس حرص النبي صلى الله عليه وسلم على إدخال السرور إلى قلب زوجته، وتأكيداً على مكانتها العظيمة لديه، مما يدل على عمق العلاقة الزوجية المبنية على الاحترام المتبادل والتقدير[18].

ولا شك أن التواصل الايجابي والفعال بين الزوجين يتطلب مجموعة من المقومات ومنها:

– التقدير وانتقاء الكلمة الطيبة.

– الشكر للآخر إذا أسدى معروفًا.

– الاستماع والإصغاء الجيد بين الزوجين.

– اهداء الهدايا "تهادوا تحابوا."

–وحسن الاستقبال والتوديع.

– الاعتراف بالخطأ وقبول الاعتذار.

–المشاركة والتعاون على أمور الحياة.

–احترام طبيعة بعضها البعض.

– احترام وإكرام الأهل للزوج والزوجة.

– اللين في المعاملة والتحاور الايجابي.

–التشاور في جميع الامور.

– تجنب الجدال وعدم الشكوى وعدم كشف الأسرار.

–التسامح بين الزوجين

وهذا الأخير من الأهمية بما كان إذ عادة ما تنهار الحياة الزوجية بسبب عدم القدرة على المسامحة وعدم تنازل أحد الزوجين، رغم اعتذار أحد منهما أو إقراره بخطاه والاعتذار من الطرف الآخر، في مقابل ذلك يرفض المصالحة، وهنا تجدر الإشارة والتنبيه لضرورة تقبل الخطأ فليس أي أحد منا معصوم من الخطأ، فهي صفة ذاتية لا تخلو من أحد فالإنسان غير موسوم بالكمال فهو خطاء، وأن الرابطة الزوجية الفريدة من نوعها تتطلب تقديم التنازلات ومحاولة إعطاء الفرص بكثرة لدعمها والمحافظة عليها.

ولا شك أنه من خلال التواصل الايجابي يمكن للزوجين تدوين قائمة بالمشاكل الرئيسية التي تهدد استقرار علاقتهما بين الحين والآخر، والبحث معا عن حلول وأهدافا مستقبلية لعلاقتهما، والتعاهد مع على التغيير، ووضع أولوية جعل علاقتهما صحية وناجحة في مقدمة كل الاهداف، كذلك التحلي بالنضج والهدوء وتجنب استخدام الأساليب العدوانية، أو الغضب وإلقاء اللوم على الطرف الآخر، بل التواصل بشكل إيجابي وجدي وصادق واستخدام الحوار الهادف؛ لإيجاد حلول منطقية للمشاكل وضمان عدم تفاقمها، بالتالي صنع فجوة كبيرة بينهما.

إن تعزيز العواطف بين الزوجين والحفاظ على المشاعر العميقة بينهما يعتبر عاملاً جوهريًا في استقرار العلاقة الزوجية. تُعد العاطفة بمثابة الحافز الداخلي الذي يضمن تماسك الأسرة واستمراريتها، وعليه، فإن تلاشي هذه العواطف أو غياب التواصل الحميمي قد يؤدي إلى تدهور العلاقات وحتى الطلاق.

فالتعبير عن الحب والمودة بين الزوجين لا يقتصر على الأفعال والكلمات البسيطة، بل يشمل التشارك في الأنشطة والهوايات المشتركة التي تساهم في تعزيز التواصل وكسر رتابة الحياة اليومية. وكذلك تخصيص وقت خاص للأوقات الرومانسية المنتظمة بعيداً عن الضغوط اليومية، الامر الذي منها خلاله يحافظان على شغف العلاقة وتمنحهما فرصة لإعادة شحن طاقتهما العاطفية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يسعى الأزواج إلى بناء ثقافة الحوار والتشاور المستمر لحل المشكلات التي قد تعترض طريقهم. وينبغي أن يكون الحوار مفتوح دائما لتعزيز التفاهم وتقليل التوترات، كما يساعد في تحسين قدرة الزوجين على التعامل مع التحديات المستقبلية بشكل مشترك.

وأخيراً، يتعين التعامل بحكمة مع التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، بما يضمن حماية خصوصية العلاقة الزوجية والحفاظ على الثقة المتبادلة بين الزوجين. من خلال الاتفاق على ضوابط واضحة في هذا الشأن، يمكن تفادي المشاكل التي قد تنشأ من سوء استخدام هذه الوسائل.

**ثالثا: التوعية الجيدة**

إن المجتمع الذي ترتفع فيه معدلات الطلاق بشكل ملحوظ يعاني من آثار سلبية متعددة تطال الأفراد بشكل خاص، وتنعكس على النواحي الوجدانية، والاجتماعية، والاقتصادية، ولا سيما بالنسبة للنساء غير العاملات. هذه الفئة قد تكون أكثر عرضة للانحراف بسبب ظروفها الصعبة، في حين يعاني الأطفال من الحرمان العاطفي والمادي، مما يدفع البعض منهم إلى اللجوء إلى سلوكيات إجرامية، تؤثر سلبًا على شخصيتهم ومستقبلهم، وتضر بالمجتمع ككل.ومن ثم يصبح المجتمع عرضة لظهور ظواهر خطيرة مثل انحراف النساء والأطفال، وتعاطي المخدرات، وازدياد الأعمال الإجرامية. بدلاً من أن يستغل هذا المجتمع إمكانياته في البناء والتطور، خاصة إذا كان يسير في طريق النمو، يجد نفسه محاصراً بظواهر سلبية تؤثر على استقراره.

وتجدر الاشارة أنه غالبًا ما يلعب الإعلام دورا هاما في زيادة معدلات الطلاق، وخاصة من خلال ما تبثه بعض القنوات الفضائية من مسلسلات مدبلجة لا تتناسب مع ثقافتنا وتقاليدنا وواقعنا الاجتماعي. هذه المسلسلات تساهم في نشر ثقافة التلميع والتزيين ان صح القول، حيث تقدم صورة مشوهة للعلاقة الزوجية عبر مشاهد لامعة وخيالية لا تعكس الحياة الواقعية .

إلى جانب ذلك، أصبحت التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي عاملاً آخر يؤثر سلبًا على العلاقات الزوجية. فالتفاعل عبر هذه المنصات يتيح للأفراد الوصول إلى صور ونماذج حياتية مثالية وغير واقعية، مما يدفع الأزواج إلى عقد مقارنات غير منصفة بين ما يرونه على الإنترنت وما يعيشونه في حياتهم اليومية. هذا التباين بين الواقع والمثال الافتراضي، سواء عبر الإعلام التقليدي أو وسائل التواصل الاجتماعي، يؤدي في كثير من الأحيان إلى تصاعد الخلافات الزوجية وزيادة التوتر داخل الأسرة، مما يرفع من احتمالية حدوث الطلاق

لذلك يقع على الدولة وجميع مؤسساتها وجمعيات المجتمع المدني أن تقوم بتوعية المواطنين بأهمية الارتباط والتماسك الأسري عن طريق توعية الأسرة بضرورة وأهمية التنشئة الاجتماعية الصحيحة ولأفرادها وأهمية الاختيار الصحيح في عملية الزواج. ويجب أن يكون هناك تخطيط مسبق للزواج من قبل الشباب يعتمد على الاختيار الأمثل ويجب ان تتوفر المقومات الانسانية له اقتصاديا واجتماعيا، وعلى الأباء التيسير في مسألة المهور وعدم المغالاة فيها وفي طلب تجهيزات الزواج.[19].

ومن الضروري أيضا توعية المجتمع بأهمية حرية الاختيار في الزواج، مما يتطلب مشاركة الفتاة الفعالة في اتخاذ القرار من الزواج أو لا، مع تفضيل أن يكون هناك توافق عمري مناسب بين الطرفين يتيح لهما تحمل المسؤوليات المترتبة على هذه العلاقة.

وفي هذا الصدد ينبغي التوعية بأهمية الزواج باعتباره ركيزة أساسية في بناء المجتمعات وتماسكها، فهو المؤسسة التي تجمع بين الأفراد على أسس من التعاون والمودة والرحمة. ومن خلاله، يتحقق الاستقرار الاجتماعي والنفسي للأفراد، ويُسهم في بناء أسر مستقرة تكون نواة قوية للمجتمع. التوعية بأهمية الزواج تتضمن توجيه الأفراد إلى إدراك مسؤولياتهم تجاه شريك حياتهم، وفهم القيم الإنسانية الأساسية التي تقوم عليها العلاقة الزوجية، مثل الاحترام المتبادل والتفاهم. كما أن الزواج يلعب دوراً محورياً في تربية الأجيال القادمة على المبادئ الأخلاقية والاجتماعية الصحيحة، مما يعزز الترابط الاجتماعي ويساهم في الحد من الظواهر السلبية مثل التفكك الأسري وارتفاع الطلاق. لذلك، يجب أن تكون التوعية بأهمية الزواج جزءاً لا يتجزأ من التربية والتنشئة الاجتماعية، مع تسليط الضوء على دوره الحيوي في استقرار المجتمع وتقدمه.

ويمكن للمؤسسة الدينية ووسائل الاعلام المرئية والمسموعة وعبر برامجها الثقافية أن تنهض بهذه المهمة للتقليل من حالات الطلاق وذلك من خلال برامجها التوعوية في الإذاعات والفضائيات عوض عرض الأفلام والمسلسلات التي تشوه الصورة الحقيقية الزواج وتكون احيانا وراء الخلاف بين الزوجين. كما يجب تنظيم حملات إعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي لتوعية وتثقيف كل من هو مقبل على الزواج حول حقوق والتزامات الأزواج.

وتجدر الاشارة أن القوى الفاعلة داخل المجتمع بدأت بالتحرك للبحث عن حلول فعّالة للحد من هذه الظاهرة ووقف نزيف التفكك الأسري الذي تعاني منه آلاف الأسر. وفي هذا السياق، تم توقيع اتفاقيتين بين الجمعية المغربية لتنظيم الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والهيئة الوطنية للعدول. تهدف هاتان الاتفاقيتان إلى تأهيل المقبلين على الزواج وتوعيتهم بالأسس الصحيحة لبناء أسرة متكاملة ومستقرة. تسعى هذه المبادرات إلى تعزيز الوعي بأهمية التفاهم والمسؤولية بين الزوجين، مما يسهم في تقليل نسب الطلاق.

وقد أكد السيد وزير العدل عبد اللطيف وهبي، على ضرورة إخضاع الأزواج لدورات تأهيل "تهئيهم للحياة الزوجية، والتربية الجنسية، والصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، سيساهم في استقرار المجتمع."

واعتبر الوزير، خلال كلمة تليت بالنيابة عنه خلال التوقيع على الاتفاقيتين، أن "إخضاع الأزواج لدورات تأهيل في الحياة الزوجية، سيساهم في بناء أسرة سليمة والحفاظ على كينونتها، كما سيكون له انعكاس إيجابي في الحد من ارتفاع حالات. الطلاق والتطليق بين حديثي الزواج."

يقول محمد امعيدي، نائب رئيس الهيئة الوطنية للعدول بالمغرب، إن تنظيم دورات تأهيلية لفائدة المقبلين على الزواج بات اليوم أمرا ملحا بسبب ارتفاع نسب الطلاق في بلادنا وانعكاساته على توازن واستقرار الأسر داخل المجتمع..

كما يتحتم على الدولة والجهات المختصة اتخاذ خطوات جادة تجاه ما يحدث في مواقع التواصل الاجتماعي التي تتّسع وتنمو بشكل كبير، حيث يتغلب فضاء العالم الافتراضي على ضيق الواقع الذي يقيده الدين والأعراف والعادات والتقاليد، وظهور عينة من المؤثرين الاجتماعيين الذين يوجهون المشاهدين بنصائح من شأنها أن تؤثر على العلاقات الزوجية وتروج أكثر للطلاق.

كما لها تأثيرات سلبية على الأجيال الصاعدة حيث أصبحوا يتلقون الكثير من السلوكيات والعادات السلبية من تلك المواقع التي تفتقد الرقابة والسيطرة بشكل كبير، ومن هنا غاب تأثير الوالدين ولم يعودا هما المربي الأول والأساسي لأولادهما، فأصبحنا نعاني من الانحراف السلوكي والعنف وغياب الوازع الديني والأخلاقي لدى الأبناء.

ويجب أن يكون للمراكز الاجتماعية والنفسية، بالإضافة إلى الجامعات وأهل الاختصاص، دور فاعل في تشخيص الوضع الراهن ومعالجته بحلول واقعية. من بين هذه الحلول، تكثيف برامج التوعية المجتمعية وتنظيم دورات تأهيلية موجهة للشباب المقبلين على الزواج، بهدف تعزيز الهوية والثقافة المجتمعية، والحد من التأثير المفرط للتكنولوجيا على حياتنا.

وكذا تنشيط وتفعيل دور هيئات المجتمع المدني في توعية الأسر بمخاطر الطلاق وانعكاساته السلبية على الأفراد والمجتمع، وغرس قيم تحمل المسؤوليات.

كما على المؤسسات الدينية وما يدخل فيها من منابر إعلامية القيام بالدور الإرشادي والتوعوي بانعكاسات الطلاق السلبية على الحياة بأسرها.

إلى جانب التأطير المستمر للأزواج: تنظيم دورات تدريبية بعد الزواج تهدف إلى تزويد الأزواج بالمهارات اللازمة لحل المشكلات وتجاوز التوترات. كما يجب أن تركز هذه الدورات على تصحيح المفاهيم الخاطئة التي قد تكون سبباً رئيسياً في النزاعات الزوجية.

وكذا دعم المجالس العلمية في الوساطة الأسرية :الاستعانة بالمجالس العلمية المختصة لتفعيل وساطة أسرية فعّالة، وذلك باستنفاد كل الوسائل الممكنة للإصلاح بين الزوجين قبل اللجوء إلى المحاكم لطلب الطلاق.

**الفقرة الثانية: الحلول العلاجية**

لعل أبرز الحلول العلاجية لمشكلة الطلاق في رأيي يتمثل في العودة إلى تعاليم القرآن الكريم وأحكام الشريعة الاسلامية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار العلاقة الزوجية وتجنب تفككها. ومن أبرز ما جاء به ديننا الحنيف في هذا السياق تشجيع الأزواج على اتباع أسس التفاهم والتسامح و المودة والرحمة بين الزوجين و المعاشرة بالمعروف، لقوله تعالى: " و عاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا"[20]، مما يضمن الثقة والاستقرار في الحياة المشتركة بين الزوجين.

كما يوصي الإسلام بتفعيل دور الوساطة بين الزوجين عند حدوث الشقاق، وذلك عن طريق تدخل حكمين من أسرتي الزوجين في محاولة لتحقيق الإصلاح قبل اللجوء إلى الطلاق. ويُعتبر بقاء الزوجة في بيت الزوجية خلال فترة العدة من الحلول العلاجية التي تعطي فرصة للمصالحة.

**أولا: تفعيل مؤسسات الصلح الأسري**

لقد حرص ديننا الحنيف على الحفاظ على العلاقة الزوجية، فوضع له وسائل واضحة لتحقيق ذلك، ومن أبرزها باب الصلح الذي يهدف إلى الحفاظ على استقرار العلاقة الزوجية ومنع تفككها. وقد ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: *"ردوا الخصوم حتى يصطلحوا؛ فإن فصل القضاء يُحدث بين القوم الضغائن"*، مشيراً بذلك إلى أهمية الصلح في حل النزاعات الزوجية بطرق ودية تضمن عدم نشوء العداوات.

وباعتبار أن الصلح كأهم وسيلة لحل المشاكل الزوجية فهو بلا شك يحافظ على تماسك الاسرة واستقرارها غير أن نجاح الصلح رهين بالتطبيق السليم للنصوص القانونية من قبل القضاء وهين بمدى تفعيل مؤسسات الصلح الاسري سواء التقليدية [21]أو المستحدثة.

تنص المادة 82 من مدونة الأسرة أنه: "عند حضور الطرفين، تجري المناقشات بغرفة المشورة، بما في ذلك الاستماع إلى الشهود ولمن ترى المحكمة فائدة في الاستماع إليه.

للمحكمة أن تقوم بكل الإجراءات، بما فيها انتداب حكمين أو مجلس العائلة، أو من تراه مؤهلا لإصلاح ذات البين. وفي حالة جود أطفال تقوم المحكمة بمحاولتين للصلح تفصل بينهما مدة لا تقل عن ثلاثين يوما.

إذا تم الإصلاح بين الزوجين حرر به محضر وتم الإشهاد به من طرف المحكمة".

وتعتبر مؤسسة الحكمين ومجلس العائلة كأبرز مساعد للقضاء في تحقيق الصلح بين الزوجين والحيلولة دون وقوع الطلاق. وتجدر الإشارة أن المدونة تركت للمحكمة حق اختيار الوسيلة التي تراها مناسبة لتستعين بها لإجراء الصلح بين الطرفين[22].

غير أن هاتين المؤسستين تعرفان مجموعة من الاشكالات من قبيل أن المشرع لم يحدد بدقة صفة الحكمين وكذا الشروط التي ينبغي ان تتوفر فيها كالعدالة والاستقامة والتجربة في المجالين الاجتماعي والأسري، مما يتعذر معه العثور في كثير من الأحيان العثور عليهما و نفس الشيء يقال عن مجلس العائلة الذي ولد ميتا بنص القانون. الى جانب عدم وجود الزقت الكافي لإجراء الصلح من قبل القاضي المكلف لكثرة الملفات المتعلقة بالطلاق [23].

و تجدر الإشارة إلى أن التيسير الذي رافق مسطرة الشقاق من شأنه تكريس تفكيك الأسرة خصوصا في حالة وجود أطفال، وهذا من شأنه أن يؤثر على مسطرة الصلح كوسيلة بديلة لحل النزاع والحفاظ على كيان الأسرة بدلا من تفعيلها من خلال مسطرة الشقاق..

أمام هذا التضارب في إعمال مسطرة الشقاق، وأمام غياب مفهوم دقيق للشقاق والحالات التي يمكن أن تندرج ضمنه، أدى إلى ارتفاع معدلات الطلاق وخاصة في ظل جائحة كورونا بفعل الاحتكاك الزوجي، وفقدان الشغل والضغط النفسي للأزواج، واستفحال النزاعات الأسرية وعدم المبالاة بإجراءات الصلح المنعقدة أمام المحكمة لاعتقادهم بأن لا فائدة من الصلح أمام انغلاق الأفق، وكثرة الملفات المتعلقة بالطلاق لمغاربة الداخل والخارج، جعلت الصلح عملية روتينية، يتطلب الأمر إعادة النظر في مسطرة الصلح الأسري، وذلك بمأسسة الصلح في مؤسسة عمومية تابعة للحكومة تتكون من متخصصين في القانون وعلم النفس وعلم الاجتماع ورجال الدين[24]..

وهناك من يرى[25] أن الصلح بين الزوجين أصبح يعقد "بشكل صوري، وأن شروط وقواعد اجراءه تكاد تختفي في مسطرة طلاق الشقاق"، مضيفة: "كما أنه من غير المعقول أن يتم فك رباط الأسرة في يوم واحد باتباع مسطرة الطلاق الاتفاقي.

وفي هذا الإطار اقترح الدكتور أحمد خرطة في المقال الذي أشرنا إليه سابقا، تخصيص محكمة خاصة بقضاء الأسرة ومنحها كافة الوسائل المادية و المعنوية لأجل التصدي لأغلب مشاكل الأسرة، واشراك المجتمع المدني و الجمعيات التي لها اهتمام بالأسرة والطفل القيام بحملات توعوية مع اصدار تشريع ينظم هذه المهمة.

وفي رأيي يتعين تشديد إجراءات الصلح وجعلها في مدة معقولة، كما أنه يجب مراجعة المقتضيات المتعلقة به وخلق فضاء مناسب له.

**ثانيا: تفعيل دور الوساطة الأسرية**

تُعد الوساطة من أكثر الطرق البديلة فعالية لحل النزاعات الأسرية خارج القضاء، وذلك لما توفره من مزايا عديدة، أبرزها تخفيف العبء على المحاكم. فهي وسيلة فعّالة تسهم في بناء أو إعادة ترميم الروابط العائلية بين أطراف النزاع من خلال تدخل طرف ثالث محايد، أي الوسيط، الذي ينظم اجتماعات خاصة ويُدير الصراع بُغية التوصل إلى حل ودي. وتُمثّل الوساطة اليوم أحد أشكال "عدالة القرب" التي تتماشى مع الخصوصيات الثقافية للمجتمع المغربي.

وأخذا بعين الاعتبار المزايا التي تتميز بها الوساطة الأسرية، و الدور الذي تلعبه في الحفاظ على تماسك الأسرة والمجتمع، تعمل وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي و الأسرة، في إطار استراتيجية الوزارة «جسر» على تعزيز التضامن والروابط الأسرية والاجتماعية من خلال تطوير برامج لمواكبة ودعم الأسر بهدف الحفاظ على تقوية صلابتها لمواجهة التحولات المختلفة التي يعرفها المجتمع المغربي، والحفاظ على تماسكها والحد من الظواهر التي تهدد استقرارها، بحيث يتم تطوير خدمات الوساطة الأسرية باعتبارها آلية وقائية وبديلة للحد من تطور النزاع من خلال – :نشر الوعي بأهمية الوساطة الأسرية والتعريف بمجالاتها أسسها ومفاهيمها؛ – دعم مبادرات الجمعيات لإحداث مراكز الوساطة الأسرية؛ – تكوين العاملين في مراكز الوساطة الأسرية؛ – دعم وتمكين جمعيات المجتمع المدني من أدوات وتقنيات الوساطة الأسرية .وتشتغل الوزارة في هذا الإطار وفق منهجية محكمة يتم العمل في إطارها على – :تقوية قدرات الوسطاء والوساطات الأسريين العاملين بمراكز الوساطة الأسرية المدعمة من طرف الوزارة؛ – تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني لتعميم مراكز الوساطة الأسرية عبر مختلف الجهات[26].

وترى الدكتورة بن شقرون رئيسة مركز إشعاع للدراسات الأسرية، ضعف الوساطة الأسرة الحقيقية التي تسبق اللجوء إلى القضاء، وترى أنه لا معنى لأن تظل هذه المؤسسة مُغيبة أو تمارس هذه الوساطة بشكل سطحي صوري، لا ينفد إلى عمق المشكل ولا يساعد على حله، مقترحة تفعيل المجالس العلمية من أجل تحقيق أفضل للوساطة الأسرية، واستعمالها من أجل استنفاذ كل الطرق للإصلاح قبل اللجوء للمحاكم لطلب الطلاق.

إذا فالوساطة كوسيلة بديلة لحل النزاعات في المجال الأسري يمكنها أن تكون أداة فعّالة للحد من نسب الطلاق والتطليق، خاصةً إذا ما تمت بإشراف القضاء لتجنب أي تعسف. كما أن فعالية هذه الوسيلة تعتمد على وجود اتفاق بين الأطراف للجوء إليها، إلى جانب ضرورة توفر الكفاءة المهنية للفاعلين القانونيين والقضائيين. وتخفيف تراكم الملفات والقضايا على المحاكم.

كما ينبغي تعزيز الإرشاد الأسري باعتباره عنصراً أساسياً في الحفاظ على استقرار الأسرة وتجنب الخلافات التي قد تؤدي إلى تفككها، حيث يسهم في تقوية الأسرة وتأهيلها للقيام بوظيفتها التربوية والاجتماعية. و يلعب دوراً في نشر ثقافة أسرية هادفة تساهم في بناء مجتمع مترابط، ودعم البناء التعاقدي والأخلاقي للأسرة لتعزيز تماسكها، وترسيخ روح التوافق والانسجام بين الزوجين. كما يعزز الروابط الأسرية من خلال تشجيع التلاحم بين أفراد الأسرة وتأهيل المقبلين على الزواج لإنشاء أسر مستقرة ومتينة. ويشمل الإرشاد أيضاً التدخل لحل النزاعات والتوفيق بين أفراد الأسرة عند الحاجة، إضافةً إلى تبني القضايا العادلة للأطراف المختلفة في الأسرة. كذلك يغرس الإرشاد قيمة احترام الوالدين كركيزة أساسية في العلاقات الأسرية، ويعزز مبادئ العدل والكرامة، مما يخفف من الضغوط التي قد تؤدي إلى تهديد استقرار الأسرة[27].

لذا يتعين تطوير التجربة المغربية في مجال الإرشاد. فهذا الأخير يحتاج إلى تضافر جهود مختلف الفاعلين في المجال والتنسيق والتعاون وتبادل التجارب والخبرات المتراكمة بين د ول العام العربي والإسلامي، من أجل أسرة مستقرة قوامها التعاون والتكامل، أسرة تخرج الإنس ان الحضاري الفعال.

**خاتمة:**

ختاما يتضح أن هناك مجموعة من العوامل المتعددة والمتنوعة والمتداخلة فيما بينها التي أدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق في بلادنا بصورة مهولة بحسب الاحصائيات الرسمية، مما يدق ناقوس الخطر حول اثار هذه الظاهرة السلبية والمدمرة على الزوجين وعلى تنشئة الاطفال وكذا على استقرار وتماسك المجتمع. لذلك، تتطلب مواجهة هذه الظاهرة حلولاً شاملة تتضمن تعزيز برامج التوعية الزوجية ودعم التواصل الفعال بين الشريكين، بالإضافة إلى توفير الدعم النفسي والاجتماعي للأسر في حالات الأزمات. كذلك، يمكن أن يسهم تحسين الظروف الاقتصادية وكذا تعزيز دور الارشاد والوساطة الأسرية وتفعيل دور مؤسسات الصلح الأسري في تعزيز الاستقرار الأسري والحد من معدلات الطلاق.

وفيما يلي أهم التوصيات المتعلقة بموضوع المقال والتي نوجزها في النقط التالية:

- التشديد في مقتضيات مسطرة الصلح في التعديل المرتقب للمدونة.
- تفعيل آلية الوساطة الأسرية وجعلها مؤسسة قانونية قائمة بذاتها لحل الخلافات الأسرية.
- تعزيز الحملات الإعلامية عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ومختلف وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف توعية المجتمع بمخاطر الطلاق وآثاره السلبية على الأسرة والمجتمع.
- توعية المقبلين على الزواج بأهمية ومفهوم الزواج ومقاصده في الشريعة الاسلامية، وبالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم في سبيل خلق أسرة سليمة.

**الهوامش:**

[1]تقرير حول القضاء الأسري بالمغرب 2023، منشور بالموقع الإلكتروني https://www.cspj.ma/uploads/files/xi052i5x.pdf تاريخ الولوج 2024/09/20.

[2] إحصائيات مأخوذة من الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية https://www.cspj.ma/ar تاريخ الولوج 2024/09/20.

[3]مصطفى عبد الواحد، " الأسرة في الإسلام، عرض عام لنظام الأسرة على ضوء الكتاب والسنة "، القاهرة، مكتبة دار العروبة، بدون ذكر السنة والصفحة.

[4]نبيلة تركماني، مرجع سابق، صفحة 33.

[5]نبيلة تركماني، مرجع سابق، صفحة 34.

[6]مصطفى الخشاب، " دراسات في علم الاجتماع العائلي "، دار النهضة العربية، بيروت، سنة 1981، صفحة 48.

[7]مصطفى الخشاب، مرجع سابق، صفحة 49.

[8] أحمد حسين الرافعي، الخلافات الزوجية أسباب تفشي الطلاق في وقتنا الحاضر، القدس 1443/2022، ص 18.

[9] سورة النساء الآية 21.

[10]هند غدايفي، هشام خنفور، " ارتفاع نسبة الطلاق بالوادي الأسباب والدوافع "، مقال منشور في مجلة المساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد الرابع، مارس 2017، صفحة 162-163

[11]هند غدايفي، هشام خنفور، مرجع سابق، صفحة 164.

[12] سورة النساء الآية 19.

[13]سورة البقرة الآية 228.

[14]حسن أحمد الهادي، اسرتنا النموذجية في الاسلام، مقال منشور في الموقع اللالكتروني https://almaarefcs.org/4779/339 تاريخ الولوج 2024/10/10

[15] إحصائيات وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والاسرة مأخوذة من الموقع
https://social.gov.ma/wp-content/uploads/2024/06/%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5.pdf .2024/10/10 تاريخ الولوج

[16] الدكتور محمد أحمد حسن ربابعة، مهارات التواصل الزوجي في بيت النبوة وفنونه دراسة استقرائية تحليلية، مجلة العلوم الشرعية جامعة القصيم، المجلد 15، العدد 6، ص3666 – 3717 (شوال 1443هـ /مايو 2022م، ص 3683.

[17] سورة النساء الآية 19.

[18]الدكتور محمد أحمد حسن ربابعة، مهارات التواصل الزوجي في بيت النبوة وفنونه دراسة استقرائية تحليلية، مجلة العلوم الشرعية جامعة القصيم، المجلد 15، العدد 6، ص3666 – 3717 (شوال 1443هـ /مايو 2022م، ص 3701.

[19]لطيف خليل إبراهيم، " انحلال العلاقة الزوجية بالطلاق أو التفريق الأسباب والمعالجات "، مقال منشور في الموقع الإلكتروني https://sjc.iq/view.69914/ تاريخ الولوج 2024/10/18.

[20] سورة النساء، الآية 19.

[21] من المؤسسات التقليدية التي كان يسند إليها دور المصالحة بين الزوجين نجد خطيب المسجد نظرا للاحترام والوقار الذي يكن له الناس. نجد أيضا شيخ الزاوية ومقدمها. لكن في وقتنا الحالي أصبح اللجوء لهذه المؤسسات الدينية قليل جدا.

[22] أحمد خرطة، الصلح في الطلاق والتطليق بين جوهرية الجزاء ونبل الغايات، مقال منشور في الموقع
https://www.marocdroit.com/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%84%D8%AD-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%8A%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AC%D9%88%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D9%86%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA_a2885.html .2024/10/22 تاريخ الولوج

[23]أحمد خرطة، الصلح في الطلاق والتطليق بين جوهرية الجزاء ونبل الغايات، مرجع سابق.

24https://www.marocdroit.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%A9_a10218.html.2024/10/22 تاريخ الولوج

[25]المحامية أسماء اساد بهيئة الدار البيضاء أسماء اساد، من خلال مداخلتها في ندوة دراسية نظمتها جمعية جسر الرحمة يوم الأربعاء 08نونبر 2023 بالدار البيضاء تحت عنوان "تعديل مدونة الأسرة في ظل المستجدات القانونية والمجتمعية."

[26] https://social.gov.ma/%d8%aa%d8%b7%d9%88%d9%8a%d8%b1-%d8%ae%d8%af%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b3%d8%a7%d8%b7%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b3%d8%b1%d9%8a%d8%a9.2024/10/22 / تاريخ الولوج

[27] سمية بنخلدون، الارشاد الأسري: الحصيلة والافاق http://fz.ma/fileattach/1326888617.pdf تاريخ الولوج 2024/10/22.